

خالكيديكي، 1 يوليو 2023

إعلان

30 عاماً على تأسيس الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية: إزاء تحديات جديدة، أمام آفاق جديدة

نحن، أعضاء وفود البرلمانات المشاركة في الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية أو مجموعات من النواب أو شخصيات برلمانية فردية، وبعد المشاركة في الجمعية العمومية الثلاثين ذات الطابع التذكري، التي اجتمعت في خالكيديكي من 29 يونيو إلى 1 يوليو 2023، والتي كان موضوعها الرئيسي: "30 عاماً على تأسيس الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية: إزاء تحديات جديدة، أمام آفاق جديدة"، وكوننا المؤسسة البرلمانية الدولية الوحيدة التي لها دور فاعل في تعزيز قيم التقليد المسيحي الأرثوذكسي في الواقع الأوروبي والعالمي المعاصر،

إننا نحترم الإطار المحدد في الوثائق والنصوص التأسيسية الذي نظم لمدة ثلاثين عاماً متتالية، منذ الاجتماع التأسيسي في أورمبليا في عام 1993، البنية المؤسسية وعمل الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية،

إننا نؤمن بتقييم عمل الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية حتى الآن، وكذلك الحاجة إلى أن تتأقلم بواقعية من أجل أن تسعى بشكل فعال إلى تحقيق أهدافها التأسيسية والتعاطي مع تحديات المستقبل،

إننا نساهم في الجهود الرامية إلى توطيد مبادئ وقوانين القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعزيزاً مئياً للتوجه الأوروبي للعمل نحو تحقيق هدف التكامل الأوروبي، والاحترام الكامل للمكتسبات الأوروبية، وإبراز الأصول التاريخية والدينية للشعوب الأوروبية،

إننا نتابع بقلق العواقب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمات المتتالية المتعلقة بالاقتصادية والهجرة والصحة والطاقة، في أوروبا والعالم، وإننا نعترف بأهمية التعاون الدولي على الصعيدين البرلماني الدولي والحكومي الدولي في مواجهة تحديات المستقبل،

نعتد هذا الإعلان بهدف (أ) تحديد الأولويات التي نرغب بناء عليها في رسم مسار السياسة المستقبلية للجمعية البرلمانية للأرثوذكسية من أجل رفع مستوى وظيفتها المؤسسية ومجال عملها في العقود القادمة و (ب) من أجل تعريف جميع الأرثوذكسيين وجميع المسيحيين وكل شخص حسن النية بوجهات نظرنا:

1) السلم والأمن الدوليان وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة:

ندين استمرار احتلال أراضي جمهورية قبرص وجورجيا وفلسطين، وغزو أوكرانيا والحصار المفروض على ممر لانتشين في ناغورني - كاراباخ، مما تسبب في أزمة إنسانية. ندعو الأطراف المتحاربة في السودان إلى وقف تصعيد الصراع وإحلال السلام. وندعو عموماً إلى تسوية سلمية للصراعات في كل جزء من العالم، على أساس قواعد القانون الدولي والقيم الإنسانية.

نستنكر بشدة أي شكل من أشكال التهديد أو استخدام القوة الموجهة ضد دولة أو أفراد، سواء من قبل الجهات الفاعلة الحكومية أو غير الحكومية. الحرب والإرهاب ظاهرتان كارثيتان تشكلان عقبات أمام رفاهية البشرية. كما نستنكر بشدة ممارسات تخرب وتنتهك رموزاً دينية مقدسة، حيثما تحصل ومن قبل أي جهة، مثلما جرى مؤخراً من حرق للقرآن في السويد.

نعلم معارضتنا لأي تدمير، مباشر أو غير مباشر، وأي نوع من التعدي على المعالم الدينية التاريخية. في هذا السياق، تجري الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية حملة لعرض مجلد "أيا صوفيا: كنائس حكمة الله حول العالم"، والتي لا تهدف فقط إلى إنقاذ العنصر المادي للمعلم، ولكن أيضاً قيمته الثقافية للإنسانية والحضارة العالمية. إن الحفاظ على هذه الآثار أمر حيوي للحفاظ على الذاكرة التاريخية للتاريخ البشري المشترك.

نعبر الدبلوماسية البرلمانية وبذل المساعي الحميدة من جانب المؤسسات البرلمانية الدولية وسيلة موثوقة وفعالة للحل السلمي للخلافات.

نسلط الضوء على أهمية الحوار بين الأديان والطوائف في خلق مناخ من التفاهم المتبادل، يقوم على مبدأ التنوع واحترام الحق في ممارسة الحريات الدينية دون عوائق.

نعبر عن قلقنا إزاء ازدياد الهجرة واللجوء الناجمين عن جملة أمور منها الصراعات المسلحة والفقر، ونشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي الرامي إلى القضاء على أسباب الهجرة ومعالجة هذه الظاهرة وفقاً للقانون الدولي.

نشجع السياسات والقرارات التي تعطي الأولوية للتنمية المستدامة، بما يتماشى مع جدول الأعمال العالمي، مستلهمين مبادئ التقليد المسيحي.

(2) النظام البرلماني والمؤسسات الديمقراطية ودولة القانون:

ندافع عن تعزيز النظام البرلماني بوصفه عنصراً أساسياً لمبدأ الفصل بين الوظائف والمؤسسات الديمقراطية في جميع بلدان العالم.

ندعم توطيد الديمقراطية التشاركية، مع إشراك المواطنين والمجتمع بشكل أكبر في الحكم الديمقراطي.

نشجع الكنائس والجهات الدينية الأخرى على السعي إلى التعاون الوثيق مع البرلمانيين من أجل السلام والازدهار. يمكن لهذه الممارسة أن تسهم في تعزيز النظم التشاركية وإبراز القيم الديمقراطية.

نواظب السعي إلى تمتين البرلمان الوطنية ودورها التمثيلي والرقابي والتشريعي وندعم استخدام الوسائل التي توفرها التقنيات الجديدة لتأقلم العمل البرلماني مع العصر الرقمي.

(3) التعاون الدولي والعلاقات بين المؤسسات:

نستثمر في تطوير التعاون بين المؤسسات عبر التعاون مع مؤسسات برلمانية دولية وأوروبية أخرى، من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

يهمنا توسيع تعاوننا مع منظمات وهيئات المجتمع المدني والجهات الاجتماعية التي تتخذ من القيم المسيحية مرجعاً في مجال عملها.

نهدف إلى إنشاء علاقات تعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المرتبطة بالدينيين السماويين الآخرين (الإسلام واليهودية)، والتي من خلالها نعزز التنوع الثقافي والديني وفي الوقت نفسه نحاول تسليط الضوء على الخلفية القيمة المشتركة للموروثات الدينية المختلفة كنقطة للتعايش المتناغم.

ننمي توأصلاً منتظماً مع قادة وممثلي الكنائس في العالم المسيحي، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الجهات الفاعلة، السياسية والدينية، يجب أن تتعاون من أجل رفاهية المواطنين والمؤمنين.

(4) البنية المؤسسية:

نعتقد أن الأهداف التأسيسية لمنظمتنا لا تزال تسير زمننا، ولكن يجب أن نستنبط قدرات تنظيمية جديدة لمواجهة تحديات المستقبل.

نقرر الشروع في مشاورات لإجراء تعديل جزئي على النصوص التأسيسية وتحديث بعض الوظائف المؤسسية لجمعيتنا، بغية مواجهة الواقع الحديث.

(5) دور القيم المسيحية في أوروبا والعالم:

نسلط الضوء باستمرار على القيم المسيحية ونبرزها في الخطاب السياسي العام ونعزز الدور الذي يمكن أن تلعبه في تشكيل المعايير السياسية والاجتماعية.

نذكر بأنه في عام 2025، يشكل تزامن الاحتفال المشترك بعيد الفصح من قبل جميع الكنائس والمذاهب المسيحية ومرور 1700 عام على المجمع المسكوني الأول في نيقية، في منطقة بيتينيا، فرصة مهمة لتسليط الضوء على القيم المسيحية.

نرحب بالمبادرة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي (IPU) لعقد المؤتمر البرلماني حول الحوار بين الأديان في مراكش لمناقشة جملة أمور منها مسألة مكانة القيم الدينية في العالم الحديث ونوافق على بيان مراكش المعتمد في 15 يونيو 2023. نعبر عن رضانا عن تعاوننا الثابت في مجال إبراز دور القيم البرلمانية والدينية في الساحة السياسية وتعزيز الحوار بين الأديان.

نلاحظ عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على الاعتراف بالتراث المسيحي للشعوب الأوروبية وذكره صراحة في النصوص إضافة إلى عدم الاعتراف بقدرة هذه الشعوب على المساهمة في المنظور الأوروبي الجديد. لقد تم إبلاغنا بمبادرة الاتحاد الأوروبي منذ سنوات لإجراء الحوار حول مستقبل أوروبا وساعدنا، ضمن جملة أمور، من أجل تسجيل القيم المسيحية وتسليط الضوء على مساهمتها في عملية التكامل الأوروبي. لكن تبين لنا، أن الجهود التي تبذلها بعض دوائر الاتحاد الأوروبي وبعض الهيئات العلمية لنزع صبغة القيم المسيحية عن أوروبا تسود التقرير النهائي للمؤتمر حول مستقبل أوروبا. تغيب عن هذا النص إشارة، ولو بسيطة، إلى القيم المسيحية- وهي ركيزة راسخة عبر الزمن لطريقة الحياة الأوروبية. ونلاحظ أيضاً عجز الكنائس المسيحية الأوروبية عن إدراك المخاطر السياسية لمثل هذا التطور. نعتقد

أن هذه المحاولة تتعارض مع الآراء السياسية للتجمعات السياسية الأوروبية الرئيسية وقد تؤدي في المستقبل إلى إضعاف أحكام المادة 17 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي¹.

اليوم، هنا من خالكينكي، بعد 30 عاماً على تأسيس الجمعية البرلمانية للأرثوذكسية، نعلن عزمنا على مشاركة أكثر فاعلية في الشؤون الدولية وزيادة تعزيز التعاون والشراكات الدولية، بحيث يكون دور القيم المسيحية في بناء مستقبل قائم على الديمقراطية والسلام على المستوى العالمي محط إجماع وقبول.

¹ "المادة 17 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي:

1. يحترم الاتحاد ولا يخل بالوضع الذي تتمتع به بحسب القانون الوطني الكنائس والجمعيات الدينية أو الطوائف في الدول الأعضاء.

2. يحترم الاتحاد أيضاً وضع المنظمات الفلسفية وغير الدينية بموجب القانون الوطني.

3. يحافظ الاتحاد على حوار مفتوح وشفاف ومنتظم مع هذه الكنائس والمنظمات، مع الاعتراف بهويتها الخاصة ومساهماتها".